ويقترح اصحاب هذا الاتجاه اجراء تعديل على القرار ٢٤٢ يعكس الوزن الذي تحتله المقاومة الفلسطينية المسلحة في النزاع ، ولا يستبعد ان يؤدي هذا الاتجاه الى اجراء المفاوضات ضمن اطار اوسع من اطار قرار ٢٤٢ بحيث يضم الاطار الجديد جميع قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الخاصة بالشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية منذ ١٩٤٧ (٢٢) .

الاتجاه الثالث : ان يتم التوصل الى المعاهدة تدريجيا بحيث تبدأ اسرائيل بالانسحاب من المناطق العربية التي احتلتها في حرب يونيو ١٩٦٧ مقابل اعتراف الدول العربية بها كدولة يهودية ذات سيادة واستقلال ، ويتبع ذلك قيام دولة فلسطينية على الجزء الفلسطيني من الارض التي سيتم عنها الانسحاب — الضفة الغربية ، القدس الشرقية ، وقطاع غزة — وتكون لهذه الدولة نفس الحقوق في السيادة والاستقلال وعليها نفس التعهدات والالتزامات الخاصة بالدول الموقعة على المعاهدة .

من الواضح ان الاتجاه الاول يضع القضية الفلسطينية عند المفترق الذي وصلت اليه عام ١٩٤٨ ، اما الاتجاه الثاني ففي احسن الاحوال سيكون تكرارا للوضع كما كان عليه قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ واعتبار مسألة اللاجئين الفلسطينيين كقضية سياسية ، أما الاتجاه الثالث فهو أكثر واقعية بالنسبة لما يمكن للقانون الدولي تحقيقه على ضوء ميزان القوى الحالي في المنطقة بين الاطراف بما فيها الطرف الفلسطيني . ولما كان القانون الدولي لا يخلق حالات جديدة ولكنه يحكم في حالات قائمة او يفسرها بالعودة الى عناصرها ومقوماتها فان معاهدة الصلح بين الدول العربية واسرائيل ستكون تكريسا لوضع لم تستطع الاطراف تغييره باستعمال القوة ، لهذا فان المركز العسكري الذي يتمتع به كل طرف عند بدء المفاوضات هو الذي يحدد نوع الشروط التي يمكن لهذا الطرف قبول انهاء حالة الحرب على اساسها ، وتكون المفاوضات حوارا قانونيا يحاول كل طرف من خلاله تخفيض مكاسب الطرف الاخر الى الحد الذي يمكن قبوله دون تعريض المفاوضات للفشل والعودة الى التهديد بالحرب . وتلعب الناحية الاقليمية — المناطق المحتلة — ووجود سكان تحت الاحتلال دورا هاما في عملية مقايضة المكاسب الاقليمية بتعهدات سياسية لم يكن الطرف الاخر ليوافق عليها في حالة تكافؤ القوى العسكرية . ومن هنا يأتي حرص اسرائيل على ابقاء عنصر التفوق العسكري قائما لصالحها على طول الخط وطوال فترة المفاوضات بحيث يتم انهاء حالة الحرب في ظل القوة الاسرائيلية وبحيث تصبح اي مطالب عربية اقليمية (مسألة الانسحاب) أو سياسية (مسألة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره) رهينة بالارادة الاسرائيلية وحدها ، وربما تلجأ اسرائيل تحت الضغوط الدولية الى الاكتفاء باعلان قبولها بسيادة الدول العربية على بعض المناطق المحتلة دون الانسحاب منها وذلك بحجة وضع النيات العربية موضع التجربة بينما تحتفظ في هذه الاثناء بحق الاستمرار في بناء المستعمرات واقامة المشاريع في تلك المناطق . اما موضوع تنفيذ قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني ، فان اسرائيل سترفض ان يكون تنفيذ هذه القرارات شرطا لاقدام الدول العربية على انهاء حالة الحرب معها ، وهنا ستلجأ الاطراف الى الصياغات القانونية المبهمة لتخفيض وزن هذه القرارات باعتبار ان تنفيذها بحذافيرها سيؤدي الى نسف المعادلة السياسية التي تم توزيع السيادات الاقليمية بين الاطراف على اساسها .

مما لا شك فيه ان عملية التراكم التاريخي للاحداث منذ ١٩٤٧ هو الذي جعل القرار ٢٤٢ يبدو اليوم اقرب الصيغ القانونية انطباقا على ميزان القوى في المنطقة ، وهو الذي جعل الظروف التي اوجدتها حرب اكتوبر ١٩٧٣ تبدو للدول العربية افضل